بزيادة 12 مليون عن العام الماضي

الشؤون الاجتماعية: 55.2 مليون دينار حصيلة المشروع الـ 18 لجمع التبرعات الخيرية خلال رمضان الفائت

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية، أن إجمالي حصيلة المشروع الـ 18 لجمع التبرعات الخيرية الذي نفذته الوزارة خلال شهر رمضان الماضي، بلغت 55258455 مليون دينار كويتي (حوالي 1ر182 مليون دولار أمريكي).

وأوضحت الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية بالوزارة، هناء الهاجري، في تصريح صحفي أمس، أن حصيلة شهر رمضان هذا العام جاءت بزيادة تجاوزت 12 مليون دينار (حوالي 6ر39 مليون دولار) عن مشروع رمضان عام 2020 الذي بلغت إجمالي حصيلته 43219761 مليون دينار (حوالي 5ر142 مليون دولار).

وقالت: إنه رغم التداعيات المصاحبة لجائحة (كورونا) والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة لمنع تفشي الفيروس مثل منع جمع التبرعات داخل المساجد والسماح بالتبرع الإلكتروني (أونلاين) وفي المقار الرئيسية، إلا أن حصيلة المشروع قفزت لأكثر من 12 مليون دينار (نحو 6ر39 مليون دولار) مقارنة بمشروع رمضان الذي سبقه.

وأكدت أن فرق التفتيش الميدانية المشكلة من الوزارة لرصد وإزالة مخالفات جمع التبرعات خلال شهر رمضان، أجرت طوال الشهر الفضيل

هناء الهاجري

2259 جولة ميدانية أسفرت عن رصد 185 (كشكا) مخالفاً لجمع الملابس تمت إزالتها جميعها بالتنسيق مع مسؤولي بلدية الكويت ووزارة الداخلية.

وقالت إنه تم رصد 253 إعلاناً مخالفاً لبعض الجمعيات الخيرية والمبرات غير متضمنة رقم ترخيص المشروع ومخاطبة تلك الجهات بسرعة تلافي مخالفاتها وعدم تكرارها مستقبلا. وأضافت أنه تم أيضا رصد 167 إعلاناً مخالفاً لمطاعم دعت إلى جمع التبرعات بدعوى تجهيز وجبات (إفطار صائم) وتم مخاطبة وزارة التجارة والصناعة لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة حيالها.

وبينت الهاجري، أنه تم رصد ست مؤسسات تعمل في مجال النشر والتوزيع تتواصل مع المواطنين والمقيمين للتبرع ما يخالف القوانين والقرارات المنظمة للعمل الخيري وتم مخاطبة وزارة التجارة لاتخاذ اللازم حيالها.

وأشارت إلى أنه تم أيضاً رصد 15 فريقاً تطوعياً يقومون بوضع إعلانات تدعو لجمع التبرعات وتم مخاطبة الادارة المعنية في الوزارة بشأنها.

ولفتت إلى أن فرق التفتيش الخاص بمراقبة مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة (تويتر– إنستغرام– واتساب– فيسبوك) ورصد إعلانات الجمع المخالفة وغير المرخصة سواء من الأفراد أو الجهات رصدت 16 جهة تقوم بالدعوة لجمع التبرعات.

وأفادت أنه تم مخاطبة وزارة الداخلية، ممثلة بإدارة الجرائم الإلكترونية لاتخاذ اللازم حيالها، فضلاً عن رصد صناديق جمع نقدي داخل المساجد مخالفة لقرار مجلس الوزراء، إضافة إلى أخرى تدعو للجمع بدعوى (إفطار صائم) وبناء مسجد وتمت مخاطبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بشأنها.

«المحاسبة» يصدر تقريراً عن إسهاماته خلال 19 عاماً بمجال حماية البيئة والتغير المناخي

أصدر ديوان المحاسبة تقريرا عن إسهاماته خلال الـ 19 عاماً الماضية في مجال حماية البيئة والتغير المناخي تماشياً مع إرشادات وتوجيهات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي).

وقال الديوان في بيان صحفي أمس: إن هذه الإرشادات والتوجيهات من (الإنتوساي) تحث على تفعيل الدور البيئي للأجهزة الرقابية والمساهمة في تحقيق الهدف الـ 13 من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالتصدي لتغير المناخ.

وأضاف أن التقرير تضمن أهم النتائج التي توصل إليها الديوان بمجال البيئة البرية والبحرية والهوائية خلال الفترة بين عامي 2002 و2020 من واقع أعمال التدقيق التي قام بها والاجتماع مع العديد من الجهات الحكومية ذات الصلة بالشأن البيئي.

ولفت إلى أبرز الجهات ذات الصلة بالشأن البيئي منها الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للصناعة ومعهد الكويت للأبحاث العلمية لبحث الموضوعات المرتبطة بالبيئة وتغير المناخ المتمثلة في الطاقة المتجددة ومكافحة التصحر وجودة الهواء الجوي والأمن الغذائي.

وذكر ديوان المحاسبة أنه يمكن للمواطنين والمهتمين بالشأن البيئي الاطلاع على التقرير عبر موقعه الرسمي عبر الدخول على مركز المعلومات بصفحة الإنتاج الفكري والمهني العام. وبيّن أن فريق البيئة والتنمية المستدامة في إدارة الرقابة على الأداء بالديوان تعتزم تنفيذ مهمة رقابية متخصصة في موضوع (تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية في التعامل مع آثار تغير المناخ بدولة الكويت) المتوقع صدوره خلال عام 2021.

وأكد أهمية ملف التغير المناخي باعتباره أحد الموضوعات عالية المخاطر خلال السنوات الأخيرة وفقا لتقرير المخاطر العالمية الصادر عن البنك الدولي لعام 2019 لما له من آثار سلبية كبيرة على حياة واستقرار الفرد وبحكم موقع دولة الكويت الجغرافي وظروفها المناخية وطبيعتها الجيولوجية فإنها تتعرض للعديد من التحديات البيئية.

واستعرض جملة من تلك التحديات كارتفاع معدلات درجات الحرارة وارتفاع نسب الغبار العالق وزيادة العواصف الرملية وقلة الأمطار الموسمية ومحدودية مصادر المياه وانحسار الغطاء النباتي، مشيراً إلى أن هذه التحديات تفاقمت كثيرا مع بداية القرن العشرين نتيجة تغير المناخ العالمي. وقال ديوان المحاسبة: إن دولة الكويت مدركة لأهمية ظاهرة تغير المناخ إذ انضمت لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ منذ عام 1995 وحتى عام 2015 في اتفاقية باريس لتغير المناخ.

وأشار إلى أن هذه الاتفاقية تهدف الى التخفيف من تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي والتكيف مع التأثيرات الضارة عنها.

ديوان المحاسبة

المويل: 32 خبيراً خليجيا ناقشوا «الهدر» والنفايات افتراضياً في ورشة الخبراء

«حماية البيئة» تدعو إلى تحسين البصمة البيئية بشكل عاجل

النفايات

دعت الجمعية الكويتية لحماية البيئة، إلى تعزيز جهود المهتمين بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البيئة للتحسين وبشكل عاجل من البصمة البيئية من خلال تغيير سلوك الاستهلاك للسلع والموارد الطبيعية، جاء ذلك خلال «ورشة الخبراء»، التي نظمها مركز صباح الأحمد للتدريب البيئي في الجمعية افتراضيا بعنوان «تقليل الهدر والتخلص من النفايات»، بالتعاون مع المجموعة البحثية لنظم البيئة الطبيعية والتكنولوجيا وشركة واره للاستشارات البيئية وشركة الرؤية للاستشارات والمعهد العلمي للتدريب المتقدم والدراسات «معتمد».

وقال منسق الورشة عضو الجمعية نواف المويل: إن ورشة الخبراء تخدم جميع المختصين في مجال النفايات الصلبة لإعداد حلول واقعية وممكنة من رأي الخبراء ومنظمات المجتمع المدني وطرحها في وثيقة لأصحاب العلاقة، لافتاً إلى أن «الورشة تعكس إيمان الجمعية بتحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال مساعي التركيز على الإجراءات العالمية والمحلية لتحقيق الإنتاج المستدام والاستهلاك الأفضل للموارد والوصول إلى أفضل سبل التخلص السليم من النفايات وتقليل الانبعاثات الملوثة الناتجة عنها».

وأوضح ، أن الورشة شارك بها عبر تقنية زوم 32 خبيراً وأكاديمياً خليجياً وعربياً يمثلون باحثين وأكاديميين وأعضاء من منظمات المجتمع المدني قدموا وبعد حلقة بحث وعصف ذهني الحلول والتوصيات، مبيناً أن «الدكتورة سمية يوسف المتخصصة

نواف المويل

في هندسة البيئة بجامعة الخليج العربي في البحرين شاركت بصياغة الحلول للحد من الإفراط في الاستهلاك والاستهلاك المستدام والطرق السليمة للتخلص من فائض الأطعمة والنفايات الصلبة الأخرى بأنواعها، ونوهت على كمية الهدر الموجودة في البحرين وقالت انها وصلت الى 50 % من الهدر العام من الطعام»، وكما أكدت على أن «دول مجلس التعاون الخليجي من اعلى الاقاليم نسبة وجود مخلفات طعام، وهناك تجارب عديدة ناجحة يجب الاستفادة منها لتحويل مخلفات الملابس والأطعمة والبلاستيك إلى مواد أولية لصناعات أخرى كما في السويد وألمانيا».

وبيّن أن المشاركين تقدموا بنحو 15 توصية ومن أبرزها ما يلي: «إعادة استخدام فائض الأطعمة بصناعة الأسمدة العضوية وتشجيع الزراعة في المنازل، فضلا عن تحفيز وتمكين الشباب من العمل الحر في مشاريع إعادة تدوير النفايات كمراكز فرز نفايات ومشاريع صناعة الأسمدة العضوية ومراكز مخصصة لتجميع النفايات من نوع واحد علاوة على تحديد محلات ذات قيمة رمزية لبيع المنتجات المعاد تدويرها، بالإضافة الى تحسين منظومة تدوير النفايات وتسهيل تجميع النفايات القابلة للتدوير مع النفايات المنزلية مرة بالأسبوع، ودمج التوعية والتعليم البيئي والتدريب على فصل النفايات وتقليل الهدر بالأطعمة»، مشيرا الى ان التوصيات لفتت الى اهمية «عمل مبادرة وطنية بالاتفاق مع الهيئات التشريعية لوضع هيكل تنظيمي للحد من الهدر وإعادة التدوير (الهدف 12 من التنمية المستدامة)، وتشجيع صناعات معتمدة على النفايات وهذا يؤدى إلى حل مشاكل مجتمعية كبيرة مثل البطالة وبهذا يحول المجتمع من مستهلك الى منتج، وطرح مناهج جديدة في المدارس والجامعات للاهتمام بالبيئة.

ولفت نواف المويل إلى «تشجيع الصناعات والشركات والمستهلكين على إعادة التدوير وتقليل النفايات أمر مهم وبنفس الوقت دعم الشباب والتحرك نحو تكنولوجيا حديثة لتطبيقات التخلص من النفايات ومواجهة التزايد في الاستهلاك مع الزيادة الطبيعية للسكان في المدن»، مؤكدا ان «ثقافة اعادة التدوير يجب ان يدرب عليها الطفل ويمارسها حتى تصبح جزءاً لا يتجزأ من يومه فالجيل القادم يواجهه معضلة كبيرة بكمية الانتاج لو أنه استمر بهذا القدر والذي يتجازر كيلو ونصف من النفايات لكل فرد في المجتمع الكويتي المتنامي، وبه تقلل ملء مواقع مرادم النفايات بسرعة ويحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية التي تستهلك للصناعة كمواد خام وبالتأكيد تقليل أشد غازات الاحتباس الحراري شراسة والناتجة عن النفايات».

بمناسبة التشكيل الجديد لمجلس «أشري – الكويت»

كلندر: الارتقاء بأداء أنظمة التكييف والتبريد والحفاظ على الطاقة

الفيلكاوي: الحد من استهلاك الكهرباء وتواصل مباشر مع أصحاب القرار

د.عبد الرحيم كلندر

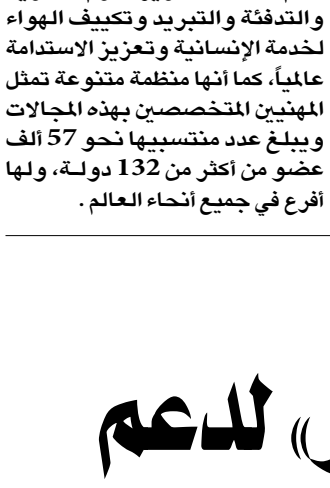
م.علي الفيلكاوي

ذكر رئيس جمعية تكييف الهواء والتبريد الأمريكية فرع الكويت (أشري – الكويت)، الدكتور عبدالرحيم كلندر، أن مذكرة التفاهم المبرمة مع جمعية المهندسين الكويتية سوف يكون لها أثراً كبيراً على العديد من النواحي العلمية والهندسية، مؤكداً أنه يمكن الاستفادة من خبرات الطرفين للارتقاء بمستوى المهندسين المهتمين في مجال التبريد والتكييف.

وأضاف الدكتور كلندر، أن مجلس الإدارة الجديد للعام –2021 2022 يضم نخبة من أصحاب الخبرات هم: الرئيس المنتخب المهندس آنوب ريدياكان ونائب الرئيس المهندسة ديانا النقيب، أمين السر الدكتور أحمد عشري، أمين الصندوق الدكتورة فاطمة مدوه و أعضاء مجلس الادارة: الدكتورة فتوح الرقم، المهندس حمزة أسد، المهندس علي الفيلكاوي، المهندس وائل عيد والمهندس يعقوب المعتوق، أنه ومن خلال هذه المذكرة سيتم التعاون للارتقاء بالأداء المرتبط بالجانب الهندسي والتقني على صعيد المشاريع القائمة أو المستحدثة في القطاعين الحكومي والخاص ، لافتا الى امكانية تسخير الخبرات المتوافرة في الجمعيتين للارتقاء بأداء أنظمة التكييف والتبريد والحفاظ على الطاقة .

ودعا رئيس « أشري – الكويت «، المهتمين والمتخصصين في مجال التكييف والتبريد الى الانضمام لعضوية الجمعيتين للاستفادة مما يتم تقديمه من خدمات في المجال الهندسي، متوجهاً بالشكر لرئيس جمعية المهندسين الكويتية، المهندس فيصل دويح العتل، على مد يد التعاون لما فيه مصلحة المهندسين وخدمة الكويت وممثلها لعضوية مجلس جمعية آشري فرع الكويت المهندس علي عبدالله الفيلكاوي بحيث أصبح مجلس جمعية آشري فرع الكويت يحوي على مجموعة من الخبرات من قطاعات مختلفة في الدولة تعمل بجهد واجتهاد لخدمة المهندسين ودولة الكويت الحبيبة.

ومن جهته أعرب عضو مجلس « آشري – الكويت» (ASHRAE) وأمين صندوق جمعية المهندسين المهندس علي الفيلكاوي، عن اعتزازه بالتزكية لعضوية مجلس إدارة الجمعية وأنه سيتعاون مع رئيس مجلس الإدارة الدكتور عبدالرحيم كلندر وأعضاء مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف العلمية والتوعوية التي تقوم بها الجمعية، مشيراً إلى بدء مرحلة جديدة من التعاون بين جمعية آشري وجمعية المهندسين الكويتية من خلال مذكرة التفاهم الموقعة مؤخراً بينهما.

وأوضح الفيلكاوي: إننا سنتعاون مع الزملاء في « أشري – الكويت « لخدمة الأعضاء والمساهمة في التوعية المجتمعية ودعم القيام بالبحوث وتنظيم الفعاليات الهادفة الى الارتقاء بأساليب استهلاك الطاقة وتطوير السياسات المتعلقة بخفض هذا الاستهلاك والتواصل المباشر مع أصحاب القرار في هذا المجال.

يذكر أن «أشري – الكويت « تضم مجموعة من الأعضاء المنتسبين لها، ولها الكثير من النشاطات العلمية المهمة مثل المحاضرات والندوات الخاصة بحفظ الطاقة في المباني وإعداد الدراسات الخاصة لبحث كفاءة أجهزة التكييف والتبريد والتهوية ونقاوة الهواء في المباني والمساهمة في نقل التكنولوجيا العالمية الى الكويت. وهو فرع من فروع منظمة عالمية تأسست عام 1894 لتطوير علوم التهوية والتدفئة والتبريد وتكييف الهواء لخدمة الإنسانية وتعزيز الاستدامة عالمياً، كما أنها منظمة متنوعة تمثل المهنيين المتخصصين بهذه المجالات ويبلغ عدد منتسبيها نحو 57 ألف عضو من أكثر من 132 دولة، ولها أفرع في جميع أنحاء العالم .

قدمت دعماً للطلاب المتعسرين بمائة ألف دينار كويتي

تعاون بين «الأوقاف» و«بلد الخير» لدعم الطلاب المتفوقين وسداد رسوم المتعثرين

قامت الأمانة العامة للأوقاف بتقديم مبلغ (100000) دينار كويتي دعماً للطلاب المتعثرين مادياً، وذلك إيماناً من الأمانة العامة بضرورة تقديم يد العون والمساعدة للأسر والطلاب لاستكمال دراستهم وسداد كافة المصروفات اللازمة، وتوفير البيئة التعليمية الصحية والصحيحة لكافة الطلاب، بما ينعكس على تفوقهم الدراسي واندماجهم مع أقرانهم في مختلف المراحل التعليمية، وذلك بالتعاون مع جمعية «بلد الخير»، والتي بدورها قامت بأعمال الحصر والتواصل مع الطلاب المتعثرين تمهيدا لتنفيذ المبادرة.

ومن جانبه، صرح عثمان الثويني، مدير عام جمعية لبد الخير، أن مؤسسته تلقت دعماً من جانب الأمانة العامة للأوقاف، بهدف دعم الطلاب المتعثرين، وتشجيع الطلاب على التميز العلمي والتفوق الدراسي، وقامت على الفور «بلد الخير» بترجمة هذا الدعم إلى خطوات عملية وإجراءات فعلية على أرض الواقع بهدف رفع الأعباء المالية عن أسر الطلاب، وسداد كافة المستحقات المالية الدراسية، فضلا عن دعم الطلاب الفائقين والمتميزين، والذين يحظون برعاية خاصة من جانب الأمانة العامة للأوقاف وجمعية «بلد الخير»، خاصة أن هذا الدعم ليس الأول من نوعه، إنما هو امتداد لدعم متوصل وتعاون وثيق بين الجمعية والأمانة العامة للأوقاف لدعم العملية التعليمية والقضاء على كافة المعوقات المالية التي تواجه الطلاب وأسرهم.

كما قامت «بلد الخير»، بالإعلان عن دعمها للطلاب المتفوقين دراسياً في المرحلة الثانوية، والحاصلين على مجموع 95% فأكثر، وذلك عبر سداد رسومهم الدراسية المستحقة، تعبيراً من «بلد الخير» عن تقديرها واعتزازها بالطلاب المتفوقين، وتأكيدها وقوفها الكامل والدائم خلفهم لمساعدتهم على الحفاظ على تفوقهم الدراسي وتميزهم العلمي، والذي يصب في الأخير في المصلحة الوطنية الكويتية، وجوده العملية التعليمية.

واختتم الثويني تصريحاته بالتأكيد على أن الأمانة العامة للأوقاف تقوم بدور كبير في دعم المشاريع الخيرية والإنسانية التي تقوم بها الجمعية خاصة المشروعات التعليمية، مشيراً إلى أن الأمانة العامة للأوقاف تتمتع بثقة كبيرة لدى المجتمع الكويتي وهو ما ينعكس على دورها الكبير في المشروعات التنموية والتعليمية والإنسانية.

عثمان الثويني